



مفوضية الاتحاد الأفريقي

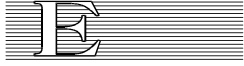


الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثالث لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

31 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2008



Distr.: General
E/ECA/CM/41/ 3
AU/CAMEF/MIN/Res(III)
2 April 2008

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

أديس أبابا، إثيوبيا

Arabic
Original: English

البيان الوزاري

نحن الوزراء الأفريقيين المكلفين بالمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الذين عقدوا الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أديس أبابا في الفترة من 31 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2008.

1 - نهى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بمناسبة احتفالها بألفيتها في عام 2007 باعتبارها جزءا من التراث الأفريقي، تماشيا مع قرار الجمعية العامة A/Res/ 270 وإعلان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الصادر في كانون الثاني/يناير 2007.

2 - ونهى أيضا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بمناسبة احتفالها بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها ونشيد بتفانيها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والمساهمات الكثيرة التي قدمتها من أجل تحقيقها.

3 - ونشير إلى نتائج إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام 2000؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية المعقود عام 2002؛ ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005؛ والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؛ ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005؛ وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي جرى في عام 2005؛ والمؤتمر الثاني للاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية؛ والبيان الذي أصدرناه في ختام الدورة الأربعين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بوصفها معالم على الجهود التي نبذلها لتحسين الأوضاع الإنسانية لشعبنا.

4 - ونكرر تأكيد التزامنا بالأهداف الإنمائية المنفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع للاتحاد الأفريقي باعتباره إطارا مشتركا للتنمية والشراكة العالمية.

5 - ونشير إلى موضوع الاجتماع السنوي المشترك: "التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها أفريقيا في القرن الحادي والعشرين"، ونلاحظ بارتياح أن أداء النمو بأفريقيا في الأونة الأخيرة كان مشجعا، لكن أثره كان محدودا فيما يتعلق بالحد من الفقر وإيجاد فرص العمل. ولذلك، هناك حاجة إلى تنفيذ استراتيجيات تحقق نموا مطردا ومشاركا وواسعا للتعجيل بإحراز التقدم من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية.

النمو والعمالة

6 - نكرر تأكيد التزامنا بجعل إيجاد فرص العمل هدفا محوريا واضحا في سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية على الصعد الوطني والإقليمي والقاري، وذلك بغية تحقيق النمو المستدام والتخفيف من وطأة الفقر.

7- ونحن نقر بأن المعارف العلمية عامل حاسم للنمو والعمالة والحد من الفقر ولكفالة القدرة التنافسية لاقتصاداتنا في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم نعرب عن قلقنا لضعف قطاعات التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا لدينا. وسنقوم، بالعمل عن كثب مع وزراء قطاعات أخرى، بتعبئة الموارد الكافية لتحسين جودة وأهمية التعليم ونشر المعارف والعلم والتكنولوجيا، من أجل تطوير وخلق مهارات وقدرات جديدة مع الاستفادة في الوقت ذاته من القدرات الموجودة حالياً لإعداد اقتصاداتنا للمشاركة بنجاح في القرن الحادي والعشرين. ونقر بأهمية دور القطاع الخاص في هذا الشأن وسنواصل استكشاف واتخاذ تدابير لاجتذاب وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو والعمالة.

8 - ونسلم بأهمية تحسين إدارة الموارد الطبيعية لنمو أفريقيا وتنميتها. وفي هذا الشأن، سنشجع اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع الاستخراجي. وعلاوة على ذلك، نؤيد اعتماد وتنفيذ التوصيات الناشئة عن استعراض عمليات قطاع الموارد الطبيعية الأفريقية الذي أجراه اجتماع طاولة الكبار الأخير، الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في شباط/فبراير 2007، بما في ذلك إدماج إدارة الموارد الطبيعية في صلب عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

9 - وعلاوة على ذلك، نؤكد إقرارنا بأهمية الإحصاءات لسياسات تشجيع النمو وخلق فرص العمل. ونشيد بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة ميثاق أفريقي للإحصاء. ونشيد بجهود غالبية بلداننا في المشاركة في جولة عام 2010 لتعدادات السكان ونشجع زيادة استخدام الإحصاءات في التخطيط. وفي هذا الصدد، نلتزم بأن نتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في جميع الجوانب، بما في ذلك تقديم بيانات وطنية بانتظام وفي الوقت المناسب لمواءمة وتعزيز الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا.

10- نحن ندرك القيود التي يفرضها ضعف الهياكل الأساسية على النمو والعمالة. وبناء على ذلك، نشير إلى قرارات المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بتمويل التنمية المعقود في أكرا، غانا، في عام 2007 بشأن موضوع الطاقة والهياكل الأساسية وملتزم بزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية، بما في ذلك وسائل النقل المتعددة لتيسير النمو السريع وتوسيع نطاق العمالة.

11- ونقر بالترابط العميق بين بلداننا وبقية بلدان العالم وندرك أن الأحداث التي تقع في أنحاء أخرى من العالم يمكن أن تتيح فرصاً وتحديات أيضاً للنمو والعمالة في منطقتنا. وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء دراسة عن الآثار المترتبة على أفريقيا من جراء إمكانية حدوث تباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة وأزمة القروض العقارية غير المضمونة العالمية وتقديم نتائج هذه الدراسة في مؤتمرنا القادم.

12- نرحب بالفرص الجديدة للتعجيل بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الناتجة عن سرعة اتساع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونرحب بالدروس المستفادة في حيز السياسات والشؤون المالية التي يتيحها النجاح الذي أحرزه عدد من بلدان الجنوب. ولذلك، نلتزم بالاستفادة إلى أقصى مدى من الفرص التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية

13- يطرح ارتفاع أسعار النفط تحديات أمام البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له على السواء. ونؤكد حاجة البلدان إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة، في ضوء النضوب الحتمي لموارد الغاز والنفط. ونشير إلى قرار رؤساء دول وحكومات بلداننا استكشاف إمكانية إنشاء صندوق أفريقي للنفط لتقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

14 - والزيادة السريعة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية على الصعيد الدولي، التي قد تعكس تقلبات الدورة الاقتصادية، يمكن أن تمثل تحولاً هيكلياً تترتب عليه آثار طويلة الأجل، وتفرض أخطاراً شديدة تهدد النمو والسلم والأمن في أفريقيا. ونلاحظ في الوقت ذاته أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يوفر فرصاً لزيادة إنتاج هذه المواد في بعض بلداننا. وسوف نستكشف السياسات والتدابير المناسبة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستويات المعيشة، وبخاصة في أوساط الفئات الضعيفة، مع استغلال الفرص التي توفرها هذه الظاهرة لزيادة إنتاج المواد الغذائية.

15 - وللتصدي لزيادة أسعار النفط، نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي على استكمال دراسة الجدوى لصندوق النفط الأفريقي في أسرع وقت ممكن كما نهيىب بالمؤسسات القارية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، توفير المحافل والشبكات لبلداننا لتبادل الخبرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

16 - ولمواجهة تصاعد أسعار المواد الغذائية، نلتزم باتخاذ تدابير حازمة لتنفيذ جميع ركائز برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، بغرض تحقيق التحول الهيكلي في القطاع الزراعي وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الإقليمي.

الحكومة والدولة القادرة

17 - نتشي على فخامة السيد جاكايا مريشو كيكويني، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي، للكلمة الملهمة للغاية التي أدلى بها والبيان الذي قدمه بشأن حتمية تحقيق الحوكمة الرشيدة والدولة القادرة كشرط مسبق للتصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها قارتنا في سعيها الجاهد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

18- ونقر بأن القارة شهدت في السنوات الأخيرة إجازات تقدم في مجال الحوكمة الرشيدة. ونلاحظ مع التقدير أن قادتنا ملتزمون بالحوكمة الرشيدة كما يدل على ذلك بوضوح تزايد عدد البلدان المنضمة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونؤكد الحاجة إلى توطيد وتعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، سنبحث سبل تخصيص موارد كافية لدعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات لتنفيذ برنامج العمل الوطني المنبثق عنها وإدماجه في عمليات إعداد الميزانية والأطر المتوسطة الأجل.

19 - ونقر بأهمية اللامركزية في تعزيز الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي. كما نقر بما تطرحه لا مركزية الهياكل الإدارية من تحديات لبناء القدرات. وسنتخذ في هذا الصدد تدابير للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المحدقة بالحوكمة الرشيدة والنمو التي قد تنجم عن اللامركزية، ومن هذه التدابير تحسين الإدارة المالية للقطاع العام في الهياكل اللامركزية.

التمكين القانوني للفقراء

20 - نشي على فخامة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، للبيان الذي قدمه بشأن موضوع التمكين القانوني للفقراء ونحيط علما بتوصيات لجنة التمكين القانوني للفقراء. ونقر بالأهمية المركزية لتمكين الفقراء في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بما قامت به اللجنة مؤخرا من أعمال، منها وضع عهد اجتماعي إقليمي لتمكين الفقراء في أفريقيا. ونتطلع إلى التقرير النهائي للجنة الذي سيقدم إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين.

الأهداف الإنمائية للألفية

21 - نشي على التقدم الذي أحرزته بعض بلداننا حتى الآن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونقر بأن غالبية بلداننا وضعت وتنفذ خططا إنمائية وطنية واستراتيجيات للحد من الفقر تتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين نشيد بهذا التقدم، نلاحظ بقلق أن غالبية بلداننا لن تفي بتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المستهدفة إذا استمرت الاتجاهات الحالية. ولذلك، نلتزم بتكثيف تنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية واستراتيجياتنا للحد من الفقر والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعبئة موارد إضافية لزيادة استثمارات القطاع العام، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد.

22 - ونشي على الأمين العام للأمم المتحدة لإنشائه الفريق التوجيهي والفريق العامل المعنيين بالأهداف الإنمائية في أفريقيا. ونشيد بقرار رؤساء دول وحكومات بلداننا الصادر أثناء مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2008 بتأييد هذه المبادرة والالتزام بدعمها.

23 - ونشي كذلك على قرار الأمين العام للأمم المتحدة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالتزامن مع الاجتماع رفيع المستوى المعني بالتنمية أفريقيا في أيلول/سبتمبر 2008 لتوجيه دعم إضافي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتعزيز التنمية الأفريقية الشاملة. وملتزم بأن نكون أصحاب مصلحة نشطين في هاتين المناسبتين رفيعتي المستوى.

24 - نشيد بمبادرة الأمم المتحدة الجديدة ونؤيدها لتعزيز التعلم من الأقران وتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من خلال الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. كما نرحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بدور التعاون الدولي لأغراض التنمية من

خلال منتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة المنشأ مؤخراً. ونؤيد هذه الجهود ونلتزم بالاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هاتان المبادرتان وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم عقد استعراض وزاري سنوي إقليمي وإلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة نشطة في الاستعراضين الإقليمي والعالمي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

التمويل الطويل الأجل في مجال الصحة

25 - نشيد بزيادة عدد الحاصلين على العلاج من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من 100 000 شخص في عام 2003 إلى 1,3 مليون شخص في عام 2006. ونلاحظ بقلق الحاجة إلى التمويل المستدام والاستثمار في مجال الصحة الناجمة عن هذا الوباء وغيره من الأمراض مثل السل والملاريا. وفي هذا الصدد، نتعهد، بالتعاون مع زملائنا في قطاعات أخرى، باستكشاف آليات لزيادة إمكانية حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على العلاج وتكثيف الجهود للحد من استمرار انتشار هذا الوباء وغيره من الأمراض المعدية ذات الصلة والملاريا.

تمويل التنمية

26 - نحيط علماً بالاستعراض العالمي المقبل لتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية الذي سيجري في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008. ونعرب عن تقديرنا لأهمية هذا الاستعراض للجهود التي نبذلها لتعبئة موارد إضافية لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والتعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف النمو والتنمية لدينا. وفي هذا الشأن نشدد على الحاجة إلى أن يعد إقليمنا الأعمال التحضيرية للاستعراض المقبل وأن يشترك فيه بنشاط ونتعهد بالقيام بذلك.

• تعبئة الموارد المالية المحلية

27 - نعتزف بالدور الحاسم الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية للنمو والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نلتزم بزيادة الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز النظم المالية لدينا، وإيقاف هروب رأس المال، والترويج لسوق أوراق مالية لعموم أفريقيا وتخفيض تكاليف المعاملات الخاصة بالتحويلات. وفي هذا السياق، سوف نستكشف اتخاذ تدابير ملائمة لكفالة توجيه الموارد المحلية إلى الاستثمارات المنتجة.

• تعزيز التجارة الدولية

28 - بناء القدرات التجارية عنصر أساسي لتعزيز قدرة أفريقيا على الاستفادة من الفرص التي يمكن أن يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد استعرضنا التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة المعونة من

أجل التجارة ونشعر بالقلق إزاء بطء معدل التقدم المحرز. وفي هذا السياق، سنتخذ تدابير لكفالة الاستفادة الكاملة من هذه المبادرة.

• زيادة التعاون المالي والتقني الدولي

29 - نشيد بالزيادة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قارتنا من شركائنا في التنمية التقليديين والجدد/الناشئين. ونلاحظ مع ذلك أن الزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية تعود إلى تخفيف عبء الدين وتقديم المساعدة الإنسانية ولا تعكس بالتالي موارد إضافية لتمويل التنمية. ونناشد شركاءنا في التنمية الوفاء بالتزامهم بتحسين فعالية المعونة على النحو الوارد في إعلان باريس لعام 2005. وندعو أيضاً مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة مساعدة بلداننا في إعداد الأعمال التحضيرية للاستعراض العالمي المقبل لتوافق آراء مونتيري الذي سيجرى في الدوحة، قطر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

• الدين الخارجي

30 - في حين نسلّم بالأثر الإيجابي لتخفيف الدين على عبء الديون الأفريقية، إلا أننا ما زلنا قلقين من أن أحجام الدين لا تزال مرتفعة للغاية وستظل تشكل تحدياً لقدرة قارتنا على تمويل جدول أعمالها الإنمائي. ونلاحظ الصعوبات التي تواجهها البلدان خارج مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها بشأن الدين وتعبئة الموارد لتمويل برامجها الإنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو إلى توخي المزيد من المرونة في معايير الأهلية للتخفيف من عبء الدين. وعلاوة على ذلك، وإذ نشعر بالقلق إزاء طول الفترة الفاصلة بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز في الآونة الأخيرة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ندعو دائنينا إلى إعادة النظر في شروط الاستفادة من تخفيف عبء الدين لتخفيفها وذلك لتقصير الفترة المفضية إلى نقطة الإنجاز.

31 - وما زال الدين يمثل الآلية الغالبة المتاحة لكثير من بلداننا لتمويل استثمارات القطاع العام وتشجيع تنويع هياكل الإنتاج وكفالة النمو واسع القاعدة. إلا أنه من أجل الاستفادة القصوى من مساهمة الدين، سنحسن قدرات ونظم إدارة الدين ومالية القطاع العام. وسندرس أيضاً طرق تحسين توخي الحصافة في إدارة كامل مجموعة مواردنا، وتقليل أهمية الدين في مكانتنا المالية عن طريق تحسين وتعزيز نظم إيراداتنا الداخلية وتوسيع وتعميق قاعدة الضرائب في اقتصاداتنا. ولذلك، نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية المعنية الأخرى تيسير التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بشأن إدارة الدين فيما بين بلداننا.

• المسائل النظامية

32 - نقر بأهمية تعزيز الترابط والإدارة والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. ونهيب بالمجتمع الدولي زيادة إتاحة المزيد من الفرص لأفريقيا لإسماع صوتها في إدارة المؤسسات الدولية التي تتخذ قرارات تؤثر في اقتصاداتنا .

تغير المناخ

33 - ينطوي تغير المناخ على فرص وتحديات في مجال تحقيق التنمية المستدامة في قارتنا. وفيما يتعلق بالتحديات، نعرب عن قلقنا بصورة خاصة بشأن ظاهرتي التصحر وإزالة الغابات. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بشكل فعال على إدماج وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في أطر عملنا الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونشدّد على الحاجة إلى دعم جهود بناء القدرات في بلداننا في هذا المجال، بما في ذلك القدرة على الاستفادة من آليات التمويل، مثل آلية التنمية النظيفة وصندوق التكيف، واغتنام الفرص التجارية الجديدة، بما في ذلك تجارة الكربون.

34 - وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتقديم الدعم لإجراء عملية تشاورية لإعداد الأعمال التحضيرية اللازمة لمشاركة أفريقيا مشاركة فعالة في تنفيذ خريطة طريق بالي للمفاوضات المتعددة الأطراف للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ لما بعد عام 2012.

35 - ونرحب بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مركز أفريقي للسياسات المناخية ونؤيدها لكي يعمل هذا المركز كذراع لسياسات برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج بشكل فعال.

36- وتمشياً مع القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات بلداننا في اجتماع قمّتهم بالإشارة إلى الجفاف، ندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز دعمها للمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية والشراكة معه.

ضرورة التكامل الإقليمي

37 - نؤكد من جديد أهمية التكامل الإقليمي للنهوض بجدول أعمال تنمية أفريقيا وسوف نتخذ التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز التقدم من خلال برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي ومبادرات أخرى، بما في ذلك ترشيد عمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسنقوم أيضاً بمضاعفة الجهود لتعزيز تنمية الهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة بين البلدان الأفريقية. ولهذه الغاية، سوف نضاعف الجهود للتعجيل بإنشاء المؤسسات الإقليمية الإضافية اللازمة من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع وبرامج التكامل الإقليمي. ونتعهد كذلك بتعزيز التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

كلمة شكر

38 - نشكر معالي السيد ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ورئيس لجنة رؤساء الدول لتنفيذ نيباد والمنتدى الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات لاستعراض الأقران، للبيان الافتتاحي الملهم الذي أدلى به. كما نشكر إثيوبيا، حكومة وشعباً، علىكرمها وحسن ضيافتها لنا أثناء إقامتنا في أديس أبابا.

39- ونتوجه بالشكر لفخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي على البيان الملهم للغاية الذي أدلى به، والذي كان فاتحة المداولات الخصبة جدا وواسعة النطاق لمؤتمرنا.

40- ونتوجه بالشكر لضيوفنا ذوي المكانة الخاصة والشخصيات البارزة الذين أثروا مناقشاتنا بمشاركاتهم في اجتماعنا:

- سعادة السيد بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، للبيان الذي أدلى به بشأن "التمكين القانوني للفقراء"، الذي كان مدرج على جدول أعمال مؤتمرنا.
- وسعادة السفير ليو ميروريس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، للبيان الذي أدلى به بشأن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- والبروفيسور أديبايو أديجي، الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لأفريقيا والرئيس الحالي لفريق الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للبيان الذي أدلى به بشأن " النمو والعمالة والفقير".
- والدكتور راجندرا ك. باتشوري، رئيس فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمدير العام لمعهد الطاقة والموارد في الهند للبيانات القيمة والمتبصرة التي أدلى بها في المؤتمر.

41 - ونثني على سعادة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي انتهت فترة ولايته، وسعادة السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لما أبدياه من رؤية سديدة وقيادة حكيمة.

42 - وفي النهاية ، نعرب عن مشاعر امتناننا القلبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لنجاحهما في عقد هذا الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.